السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/28/FC/2

اللجنة المالية

Distr.: General
5 December 2022
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والعشرون

كينغستون 5–7 تموز/يوليه 2023

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت*

تمويل السلطة الدولية لقاع البحار في المستقبل

تمويل السلطة الدولية لقاع البحار واحتياجات الميزانية المتوقعة للفترة 2025–2030

تقرير الأمين العام

1 - أشارت اللجنة المالية، في اجتماعاتها المعقودة في تموز/يوليه 2022، إلى أن الأمين العام كان أعدَّ في عام 2021 تقريرا عن تمويل السلطة الدولية لقاع البحار في المستقبل (ISBA/26/FC/7) يتضمن توقعا لاحتياجات الميزانية في المستقبل، بما يتسق مع النهج التطوري، على النحو المبين في الاتفاق المتصل بالفقرة 3 من الفرع 1 من مرفق تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، التي تشير إلى أنه يجب أن تطور السلطة أعمالها لكي تنهض بمسؤولياتها على الوجه الفعال في مختلف مراحل تطور الأنشطة في المنطقة. وتشمل هذه الأنشطة إنشاء المؤسسة ولجنة التخطيط الاقتصادي، وتشغيل وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية، وعقد اجتماعات إضافية للجنة القانونية والتقنية والمجلس من أجل تجهيز خطط العمل المتعلقة بالاستغلال والنظر فيها (إذا قُدمت)، وإنشاء آلية تفتيش على النحو المنصوص عليه في الفقرة 2 (ض) من المادة 162، والفقرة 2 (م) من المادة 165 من الاتفاقية. وإذ لاحظت اللجنة استمرار تطور عمل السلطة، وأثره الكبير على الميزانيات المقبلة للسلطة، طلبت إلى الأمين العام أن يعد تحديثا لذلك التقرير لكي تنظر فيه عام 2023. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

2 - ويقدم هذا التقرير موجزا للتطور المتوقع في عمل السلطة خلال الفترة 2025–2030، مسلطا الضوء على بعض الاعتبارات التي سيتعين على الدول الأطراف تناولها ومعالجة آثارها على الميزانيات المقبلة للسلطة. وتُعرَض توقعات الميزانية الإرشادية حتى نهاية عام 2030 استنادا إلى سيناريوهات يمكن التنبؤ بها على نحو معقول.

* ISBA/28/FC/L.1.

030123 201222 22-27418 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - التمويل الحالي للسلطة

3 - وفقا للاتفاقية واتفاق عام 1994، تغطَّى المصروفات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن تتوفر لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية تلك المصروفات[1]. ويستند جدول الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، مع تعديله في ضوء الاختلافات في العضوية. وهذا يفترض أن عبء تمويل السلطة سينتقل تدريجا من الدول الأعضاء إلى الإيرادات المقبلة المتأتية من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

4 - وإلى جانب الرسوم الإدارية التي يدفعها مقدمو طلبات خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف، كانت الأنصبة المقررة هي المصدر الوحيد لتمويل السلطة حتى عام 2013، عندما قرر المجلس، بناء على توصية اللجنة المالية، أن يطلب إلى كل متعاقد مع السلطة دفع رسم سنوي لتغطية التكاليف العامة لإدارة عقود الاستكشاف. وقد جرت مراجعة هذا الرسم في الأعوام 2017 و 2020 و 2022 وهو يبلغ حاليا 000 80 دولار. ولما كان العدد الإجمالي للمتعاقدين 31 متعاقدا، يقدَّر أن تدرّ الرسوم العامة إيرادات للسلطة قدرها 5,1 مليون دولار في الفترة المالية 2024-2023 وهو ما يمثل قرابة 22 في المائة من الميزانية المعتمدة[2]. ولهذه الإيرادات أثر كبير على الأنصبة المقررة التي يتعين على الدول الأعضاء دفعها، كما أنها تتسق تماما مع المبدأ الأساسي القائل بأن أنشطة السلطة ستموَّل في نهاية المطاف من الإيرادات المتأتية من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

5 - وتتلقى السلطة أيضا تمويلا من خارج الميزانية لبرامج وأنشطة معيَّنة. وخلال الفترة 2022-2017 جرت تعبئة تمويل من خارج الميزانية بلغ 688 203 2 دولارا (انطلاقا من قاعدة صفرية في عام 2016). وبالقيمة الحقيقية وكنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية للسلطة (أقل من 5 في المائة)، يشكل هذا المبلغ مبلغا ضئيلا نوعا ما مقارنة بالمنظمات الأخرى[3]، بيد أن اتجاها تصاعديا ملحوظا ما برح يسجَّل منذ عام 2017.

6 - وإضافة إلى الميزانية الإدارية، تدير الأمانة أيضاً عددا من صناديق التبرعات الاستئمانية والصناديق الخاصة. وتتسم صناديقُ التبرعات الاستئمانية بأهمية خاصة لتمويل مشاركة الأعضاء في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية من البلدان النامية، وصندوق التبرعات الاستئماني لتمويل مشاركة الدول النامية في المجلس، وصندوق التبرعات الاستئماني لتمويل المؤسسة. وتشهد هذه الصناديق الاستئمانية عموما حالة من العجز.

ثانيا - تطور ميزانية السلطة

7 - عملا باتفاق عام 1994، وبغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف، ينبغي لكل ما يُنشأ من أجهزة وهيئات فرعية بموجب الاتفاقية والاتفاق أن يكون فعالا من حيث

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، المادة 160، الفقرة 2 (ه).

(2) يستند هذا التقدير إلى رسم قدره 000 60 دولار لكل متعاقد في عام 2021 و 000 80 دولار لكل متعاقد في عام 2022.

(3) على سبيل المثال، يتلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة 95 في المائة من إيراداته في شكل دعم من خارج الميزانية، وتتلقى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي 37 في المائة من ميزانيتها في شكل دعم من خارج الميزانية.

التكلفة. وينبغي أيضا لهذا المبدأ أن ينطبق على تواتر الاجتماعات ومدتها وجدولها الزمني[4]. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإنشاء وتشغيل الأجهزة والهيئات الفرعية أن يكونا مستندين إلى نهج تطوري، مع مراعاة عنصرين بالغي الأهمية هما: (أ) هيكل الإدارة المتوخى في الاتفاقية واتفاق عام 1994؛ و (ب) الاحتياجات الوظيفية للأجهزة والهيئات المعنية حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في مختلف مراحل تطور الأنشطة في المنطقة[5].

8 - وقد روعيت بدقة الأحكام المذكورة أعلاه في سياق ميزانية السلطة، مع إيلاء الأولوية للتقليل إلى أدنى حد من التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف. فعلى سبيل المثال، ومع أن الاتفاقية تنص على أنه ينبغي للمجلس أن يجتمع ما لا يقل عن ثلاث مرات في السنة[6]، فإن المجلس، وحتى عام 2022، لم يجتمع في الواقع ثلاث مرات إلا مرة واحدة (في عام 1998). وفي 19 سنة من السنوات الـ 27 التي انقضت منذ عام 1997، لم يجتمع المجلس إلا مرة واحدة في السنة. وعُقد اجتماعان في عامي 1997 و 2000، وانتقل المجلس إلى جدول زمني منتظم يتضمن اجتماعين في السنة في عامي 2018 و 2019. وتواصلَ تكثيف جدول الاجتماعات المقررة في عام 2022 بسبب الحاجة إلى تسريع العمل على مشروع نظام الاستغلال، ما سمح للمجلس بالاجتماع ثلاث مرات. وخُصصت زيادة في الاعتماد المخصص للاجتماعات في ميزانية الفترة المالية 2023-2024 لتمكين المجلس من إنجاز عمله على نظام الاستغلال[7].

9 - وللمرة الأولى، خُصِّصت ميزانية برنامجية منفصلة للفترة المالية 2017-2018. وخُصِّص مبلغ 500 390 1 دولار للميزانية البرنامجية، يمثل نسبة 8 في المائة من مجموع الميزانية المعتمدة. وبالنسبة إلى الفترة المالية 2019-2020، وفي ضوء الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى للفترة 2019-2023، تمت زيادة الاعتماد المالي ليبلغ 540 998 2 دولارا، ليمثل نسبة 16 في المائة من الميزانية المعتمدة للفترة المالية. وجرى الإبقاء على هذه النسبة للفترة المالية 2021-2022 (16 في المائة من إجمالي الميزانية، أو 370 085 3 دولارا)، لكنها انخفضت بشكل طفيف للفترة المالية 2023-2024 (14 في المائة من إجمالي الميزانية أو 000 123 3 دولار).

ثالثا - شكل الميزانية

10 - ظل شكل الميزانية دون تغيير من عام 1998 حتى عام 2016. وفي عام 2015، أوصت اللجنة المالية بوضع شكل جديد للميزانية يشمل باباً مخصصاً للبرامج يغطي ستة مجالات برنامجية ذات أولوية. ولدى التوصية باتباع الشكل الجديد، لاحظت اللجنة أن من مزايا الشكل الجديد تعزيزه للمساءلة والشفافية والمنحى الاستراتيجي في اتخاذ القرارات، وإفساحه المجال لإعداد تقارير مفصلة عن النتائج المحرزة في كلٍ

(4) الفقرة 2 من الفرع 1 من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(6) الاتفاقية، الفقرة 5 من المادة 161.

(7) انظر ISBA/27/A/8-ISBA/27/C/36، الفقرة 22.

من المجالات البرنامجية. ولاحظت أيضا أن الشكل الجديد سيظل قيد الاستعراض، ومن المتوقع أن يتطور مع مرور الوقت[8].

11 - وبالنسبة إلى الفترة المالية 2021-2022، دُمج بعض البرامج القائمة وأضيفَ نشاطان برنامجيان جديدان تركّزا على تنمية القدرات والتعاون التقني وكذلك على المعادن البحرية وتكنولوجيا التعدين.

12 - وأُدخلت تغييرات أخرى على شكل الميزانية للفترة المالية 2023-2024. وقد سعت اللجنة، في توصيتها بالشكل المنقح، إلى إضفاء قدر أكبر من الشفافية عن طريق الفصل الواضح بين النفقات المتعلقة بمختلف جوانب عمل السلطة وتحديد تلك النفقات، وكذلك عن طريق تحديد الأماكن المخصصة للإيرادات بمزيد من الوضوح، ولا سيما من حيث استرداد التكاليف. ويرد في الجدول أدناه الشكل المنقح ونهج السياسة العامة المفضَّل لدى اللجنة المالية إزاء كل عنصر من عناصر الميزانية.

شكل الميزانية، 2023-2024

الباب	*البيان*	*المصدر الرئيسي للتمويل*	*سياسة الميزانية، 2023-2028*
1	الصندوق الإداري العام	الأنصبة المقررة	النمو الحقيقي الصفري
2	خدمات المؤتمرات	الأنصبة المقررة، يقابلها جزئيا استرداد التكاليف	النمو المطلوب استنادا إلى الاحتياجات الفعلية
3	النفقات البرنامجية	الأنصبة المقررة والمساهمات الخارجة عن الميزانية	النمو الحقيقي الصفري، رهناً بنمو مستند إلى أولويات الخطة الاستراتيجية وبوضع خطط إقليمية للإدارة البيئية
4	النفقات التنظيمية (بشكل أساسي لتمويل وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية ولدعم قاعدة بيانات السلطة DeepData)، وتوسيع نطاقها لاحقا لتشمل آلية التفتيش)	الأنصبة المقررة، مدعومة جزئيا باسترداد التكاليف؛ الانتقال إلى استرداد التكلفة الكاملة من عائدات التعدين في قاع البحار العميقة المتوقعة على المدى الطويل	النمو المطلوب استنادا إلى تطور الأنشطة في المنطقة

رابعا - التخطيط للسيناريوهات المقبلة

13 - في نهاية المطاف، ستُدعم الميزانية الإدارية للسلطة بالكامل بالإيرادات المتأتية من التعدين في قاع البحار العميقة. وفي أي تحليل، ستفوق هذه الإيرادات بكثير التكاليف الإدارية، وبذلك ستظل معظم هذه الإيرادات متاحة لتخصيصها لصندوق المساعدة الاقتصادية المقرر إنشاؤه عملاً بالفقرة 10 من المادة 151 من الاتفاقية ولتوزيعها تبعاً لمعايير التقاسم المنصف، على النحو الذي تقتضيه الاتفاقية[9]. ولا يزال من غير المؤكد في هذه المرحلة كم من الوقت سيستغرق هذا الانتقال. وبمجرد الموافقة على خطة العمل الأولى للاستغلال وبدء الإنتاج التجاري، سيبدأ انتقال العبء المالي من الدول الأعضاء إلى المتعاقدين. بيد أنه من

(8) ISBA/21/A/6-ISBA/21/C/15، الفقرة 28.

(9) تعكف اللجنة المالية حاليا على النظر في مسألة التقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية.

المرجح أنه ستتقضي فترة من سنوات عدة سيتعين فيها على الدول الأعضاء أن تواصل دعم تحوُّل السلطة إلى جهة منظِّمة وافية بالغرض.

14 - وقد أقرت اللجنة المالية بهذا التحول عندما أوصت بميزانية الفترة المالية 2023-2024. ولاحظت اللجنة في تقريرها[10] أهمية اتباع نهج تطوري على النحو المبين في اتفاق عام 1994 الذي ينص على أنه ينبغي لإنشاء وتشغيل الأجهزة والهيئات الفرعية التابعة للسلطة أن يكونا مستندين إلى نهج تدريجي، مع مراعاة الاحتياجات الوظيفية للأجهزة والهيئات الفرعية المعنية لكي ينهض كل منها بمسؤولياته بفعالية في مختلف مراحل تطور الأنشطة في المنطقة. ولاحظت اللجنة أيضا أن الاحتياجات الحالية والمقبلة للسلطة تتطلب تمويلا إضافيا لكي تصبح السلطة هيئة ناظمة مناسبة، بما يشمل ضرورةَ التشغيل الكامل لوحدة الامتثال والإدارة التنظيمية وعقدَ اجتماعات إضافية للمجلس واللجنة القانونية والتقنية لإنجاز النظام ووضع خطط إقليمية للإدارة البيئية، ومن ثم تناول طلبات الموافقة على خطط العمل والنظر فيها. ولذلك لا مفر من حدوث زيادة تدريجية في احتياجات الميزانية.

15 - ولدى توقُّع السيناريوهات المالية المقبلة، يمكن توقع العديد من التطورات بدرجة عالية من الثقة:

(أ) الزيادات التدريجية في نفقات الميزانية الإدارية والبرنامجية. وحتى في سيناريو نمو حقيقي صفري[11]، يمكن توقع زيادات تدريجية في الميزانية الإدارية العامة والميزانية البرنامجية. وهي تتعلق بزيادات في التكاليف الثابتة، مثل المرتبات والبدلات، الخارجة عن سيطرة السلطة. ومن المتوقع أن تبلغ الزيادات التدريجية نحو 7 في المائة[12] خلال كل فترة مالية، رهنا بمعدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف والتعديلات المدخلة على نظام التعويضات للنظام الموحد للأمم المتحدة؛

(ب) الآثار المالية المتزايدة للعمل الجاري بشأن الخطط الإقليمية الحالية والمقبلة للإدارة البيئية وفقا للإجراءات الموحدة[13]. وما فتئت السلطة تركز على وضع وتنفيذ خطط إقليمية للإدارة البيئية في منطقتين حتى الآن، هما منطقة كلاريون - كليبرتون ومرتفع وسط المحيط الأطلسي الشمالي. ومن المتوقع توسيع نطاق التغطية بحيث تشمل منطقتين جديدتين، هما شمال غرب المحيط الهادئ والمحيط الهندي، في السنوات الخمس المقبلة، على النحو الذي حدده المجلس. ولدى وضع خطط إقليمية للإدارة البيئية سيتعين اتباع الإجراء الموحد، الأمر الذي سيزيد من الجهود اللازمة لدعم أفرقة الخبراء والعمليات، فضلا عن تيسير التشاور مع الجهات المعنية، وتقديم تقارير دورية، وتحديث الخطط. وبمرور الوقت، سيتحول تركيز العمل المتصل بالخطط الإقليمية للإدارة البيئية من وضع الخطط إلى تنفيذها ورصدها ومواصلة تطويرها، بما في ذلك تيسير إجراءات البحوث ذات الأولوية التي جرى تحديدها. وسيتطلب ذلك دعما مكرسا لمختلف الأنشطة البحثية وتنسيقا لها، فضلا عن التجميع والتحليل المستمرين للبيانات والمعارف. ولمواجهة عبء العمل المتزايد، ستكون الحاجة الأكثر إلحاحا هي زيادة قدرات الموظفين.

(10) ISBA/27/A/8-ISBA/27/C/36، الفقرة 24.

(11) لا يشير النمو الحقيقي الصفري إلى أي زيادة في البرامج أو الأنشطة ولكنه يتيح إعادة تقدير التكاليف لتعديل مبلغ الميزانية لمراعاة تغييرات من قبيل التضخم وتقلبات أسعار الصرف والتكاليف المحددة خارجياً (مثل جدول المرتبات).

(12) زيادة عن توقعات عام 2021 البالغة 4,5 في المائة.

(13) في 13 تموز/يوليه 2022، عقدت اللجنة المالية اجتماعا مشتركا مع أعضاء الفريق العامل المعني بالخطط الإقليمية للإدارة البيئية التابع للجنة القانونية والتقنية، أبلغ فيه الفريقُ العامل اللجنةَ بالعمل الجاري المتصل بوضع وتنفيذ الخطط الإقليمية الحالية والمقبلة للإدارة البيئية وآثارها المالية المحتملة.

ولأغراض هذا التقرير، يُفترض بأنه ينبغي لنفقات الميزانية البرنامجية أن تظل على نسبة ثابتة لا تقل عن 16 في المائة من مجموع الميزانية؛

(ج) ضرورة عقد اجتماعات إضافية للجنة القانونية والتقنية والمجلس. فبمجرد تقديم أول طلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال، يُتوقع أن تبرز حاجة إلى عقد اجتماعات إضافية للجنة والمجلس لتجهيز الطلب. وينيط مشروع نظام الاستغلال مسؤوليات كبيرة باللجنة والمجلس، وكذلك بالأمين العام، وسيتعين تكريس وقت كاف للاجتماعات لاستيعاب تلك المسؤوليات. وستقابل الآثارَ المالية جزئيا رسومُ تقديم الطلبات التي تبلغ قيمتها مليون دولار والمنصوص عليها في مشروع النظام[14]؛

(د) التشغيل الكامل لوحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية. تشمل مهام هذه الوحدة تجهيز الطلبات، والإشراف على أنشطة المتعاقدين، وتجهيز التقارير والبيانات والمعلومات المقدمة من المتعاقدين، وتقديم التقارير إلى اللجنة القانونية والتقنية والمجلس، ودعم النشر والاستعراض المنهجيين للمعايير والمبادئ التوجيهية. وتشمل الميزانية المعتمدة للفترة المالية 2023–2024 اعتمادا للرفع التدريجي للوحدة من صفر في عام 2021؛ ومع ذلك، سيكون من الضروري الاستعانة بموارد إضافية في الميزانية اعتبارا من عام 2025 فصاعدا، بما في ذلك النقل التدريجي لتكاليف الحفاظ على بيانات DeepData من الميزانية البرنامجية بحيث تعكس بشكل أدق عنصر استرداد التكاليف لهذه النفقات. وترد في الجدولين 1 و 2 من المرفق الاحتياجات الإرشادية من الوظائف والميزانية للوحدة للفترة 2023–2030؛

(هـ) إنشاء لجنة التخطيط الاقتصادي. يفترض هذا السيناريو إنشاء هذه اللجنة اعتبارا من عام 2024 ورصد اعتماد اعتبارا من عام 2025 لعقد اجتماع لمدة أسبوع واحد للجنة كل عام؛

(و) تعيين مدير عام مؤقت للمؤسسة. ترد في الجدول 3 من المرفق التكاليف الافتراضية المرتبطة بإنشاء منصب مدير عام مؤقت للمؤسسة داخل الأمانة. ومن المفترض أن تظل التكاليف ثابتة، مع تعديل لمراعاة التضخم بنهاية عام 2030؛

(ز) إنشاء آلية التفتيش. يمثل وجود آلية تفتيش تعمل بكامل طاقتها أحد المتطلبات الأساسية لمشروع نظام الاستغلال، وهو ما تتوخاه الاتفاقية[15]. وموضوع هيكل الآلية هو حاليا قيد المناقشة في المجلس. ومع أن من غير المرجح أن تحتاج الآلية إلى العمل بكامل طاقتها إلى حين بدء الإنتاج التجاري، ينبغي النظر في ضرورة توفير تمويل أولي في المستقبل، لأغراض منها تطوير تكنولوجيا الرصد من بُعد وتطبيقها، وذلك لإنشاء الآلية بدءا بتقديم أول طلب موافقة على خطة عمل للاستغلال.

16 - ويبين الجدول 4 من المرفق الآثار المالية المترتبة على السيناريوهات المذكورة أعلاه من حيث العبء المالي التدريجي الذي سيُفرض فوق مستوى الميزانية للفترة المالية 2023–2024 (22,2 مليون دولار). ويمكن توقع زيادة في الميزانية بنحو 4,9 ملايين دولار للفترة المالية 2025–2026. وستلزم زيادة أخرى تناهز

(14) بموجب مشروع نظام الاستغلال (ISBA/25/C/WP.1)، سيُطلب من المتعاقدين أن يدفعوا، إضافة إلى رسم تقديم الطلبات الذي تبلغ قيمته مليون دولار، رسماً سنوياً للإبلاغ (لم يحدَّد المبلغ بعد) ورسماً سنوياً ثابتاً يُدفع اعتبارا من تاريخ الإنتاج التجاري (مبلغ مرجعي قدره مليون دولار).

(15) الاتفاقية، المادة 165 (2) (م) والمادة 162 (2) (ض).

3,0 مليون دولار للفترة المالية 2027–2028 وزيادة تناهز 4,5 ملايين دولار للفترة المالية 2029–2030 في ظل زيادة القدرة التنظيمية للسلطة.

17 - ويبين الجدول 5 من المرفق الأثر المتوقع للسيناريوهات المذكورة أعلاه على مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية، مع افتراض زيادات طفيفة في النفقات العامة السنوية للمتعاقدين في الفترة بين عامي 2025 و 2030، وطلبَيْن كحد أقصى للموافقة على خطط العمل للاستغلال خلال الفترة 2025–2030. ويبين التحليل أن أهم زيادة في مساهمات الدول الأعضاء ستكون مطلوبة خلال الفترة 2023–2025. واعتبارا من عام 2025، من المرجح أن تقابل الزيادات في مساهمات الدول الأعضاء الرسومُ التي يدفعها المتعاقدون، ويمكن توقع انخفاضها بعد ذلك. وعند بدء الإنتاج التجاري (ومع افتراض أن المتعاقدين يدفعون رسما سنويا ثابتا يناهز مليون دولار، على النحو المقترح في مشروع نظام الاستغلال)، من المتوقع ألا يُطلب من الدول الأعضاء زيادة اشتراكاتها في الميزانية. وعلاوة على ذلك، وبمرور الوقت، ينبغي لهذه المساهمات أن تنخفض تدريجا مع زيادة الإيرادات المتأتية من الاستغلال.

خامسا - الخلاصة والتوصيات

18 - تخضع التوقعات الواردة في هذا التقرير بحكم الضرورة لمتغيرات مختلفة كثيرة إلا أنها دقيقة قدر الإمكان استنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا. وهي مصمَّمة لإظهار الاتجاه العام وتوفير خط أساس مناسب تنطلق منه اللجنة المالية في أعمالها عند النظر في متطلبات ميزانية السلطة في المستقبل.

19 - ومع تقدم وتيرة الأنشطة المضطلع بها في المنطقة، سيكون من المهم مواصلة تطبيق النهج التطوري حتى يحافظ الأداء الداخلي للسلطة على توازن مناسب مع تطور تلك الأنشطة. والهدف من هذا التقرير هو تقديم لمحة عامة عن التطور الذي يمكن توقعه في مسؤوليات السلطة بين عامي 2024 و 2030، أثناء الانتقال من مرحلة التنقيب إلى مرحلة الاستغلال، والتبعات المالية لهذا التطور. واللجنة المالية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) أخذ العلم بالتوقعات المستقبلية المبينة في هذا التقرير؛

(ب) تقديم التقارير إلى المجلس والجمعية، حسب الاقتضاء.

المرفق

الجدول 1

موجز إرشادي لاحتياجات وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية من الوظائف للفترة 2023-2030

		2024-2023	*2026-2025*	*2028-2027*	*2030-2029*
الفئة الفنية والفئات العليا	ف-5	1	1	1	1
	ف-4	1	2	2	2
	ف-3	1	1	1	2
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		1	1	1	2
المجموع		**4**	**5**	**5**	**7**

الجدول 2

الاحتياجات الإرشادية لميزانية وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية للفترة 2023-2030

(بدولارات الولايات المتحدة)

	2024-2023	*2026-2025*	*2028-2027*	*2030-2029*
المرتبات	766 000	1 148 875	1 212 063	1 575 500
تكاليف الموظفين العامة	363 000	490 688	517 675	708 559
مجموع تكاليف الموظفين	**1 129 000**	**1 639 563**	**1 729 738**	**2 284 059**
السفر	36 000	100 000	100 000	100 000
حلقات العمل	30 000	100 000	100 000	100 000
الاستشاريون	115 000	50 000	50 000	50 000
المعدات	50 000	50 000	50 000	50 000
تكاليف تشغيل قاعدة بيانات DeepData	–	200 000	200 000	200 000
النفقات العامة لاسترداد التكاليف (13 في المائة)	–	276 549	282 048	286 559
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالوظائف	**231 000**	**776 549**	**782 048**	**786 559**
المجموع	**1 360 000**	**2 416 112**	**2 511 786**	**3 070 618**
النمو التدريجي	–	1 056 112	95 675	558 832

الجدول 3

الاحتياجات الإرشادية لميزانية المؤسسة للفترة 2025-2030

(بدولارات الولايات المتحدة)

	2026-2025	*2028-2027*	*2030-2029*
المدير العام المؤقت (ف-5)	469 500	483 500	516 250
مساعد إداري (خ ع)	70 000	63 250	66 400
السفر	25 000	25 000	25 000
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحيز المكتبي، والتكاليف الأخرى ذات الصلة	6 000	6 500	7 000
النفقات العامة لاسترداد التكاليف (13 في المائة)	74 165	75 173	79 905
المجموع	**644 665**	**653 423**	**694 555**

الجدول 4

الاحتياجات الإرشادية لميزانية السلطة الدولية لقاع البحار للفترة 2023-2030

(بدولارات الولايات المتحدة)

	2024-2023	*2026-2025*	*2028-2027*	*2030-2029*
الصندوق الإداري العام	14 413 000	15 540 000	16 765 000	18 580 286
خدمات المؤتمرات	3 360 000	4 000 000	4 660 000	5 545 000
الميزانية البرنامجية	3 123 000	4 350 000	4 850 000	5 550 000
وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية	1 360 000	2 416 112	2 511 786	3 070 618
لجنة التخطيط الاقتصادي	–	250 000	267 000	280 000
آلية التفتيش	–	–	500 000	1 000 000
المؤسسة	–	644 665	653 423	694 555
المجموع	**22 256 000**	**27 200 777**	**30 207 209**	**34 720 458**
النمو التدريجي	–	4 944 777	3 006 432	4 513 249

الجدول 5

الإيرادات الإرشادية للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة 2021-2030

بدولارات الولايات المتحدة

	2024-2023	*2026-2025*	*2028-2027*	*2030-2029*
الإيرادات المتوقعة من المتعاقدين	5 100 000	7 600 000	9 100 000	10 100 000
الأنصبة المقررة	16 585 966	19 600 777	21 107 209	24 620 458
صافي الزيادة في المساهمات	–	3 014 811	1 506 432	3 513 249
احتياجات الميزانية	22 256 000	27 200 777	30 207 209	34 720 458

الشكل 1

مقارنة معدل الزيادات في الميزانية، 2023-2030

(بدولارات الولايات المتحدة)